

**معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل
□ تفعيله في العراق**

□ محافظة صلاح الدين حالة دراسية

□ م.د عامر سامي منير

جامعة تكريت / كلية الادارة والاقتصاد

م.م مثنى معيوف محمود

جامعة تكريت / كلية الادارة والاقتصاد

م.م. فؤاد فرحان حسين

جامعة تكريت / كلية الادارة والاقتصاد

**Constraints of direct foreign investment
and ways of activating it in Iraq
Salahaddin a study case**

يؤدي الاستثمار الاجنبي المباشر دوراً مهماً في الدول النامية ، ولا سيما تلك التي تعاني من نقص حاد في التمويل ، إذ يعد ذلك الاستثمار أسلوباً مهماً في انتقال التكنولوجيا ورفع كفاءة العاملين في تلك الدول ، لذا فإن دخول رأس المال الأجنبي الى الدول النامية اصبح ضرورياً عن طريق تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار . وتعد محافظة صلاح الدين بما تملكه من فرص استثمارية جاذبة للمستثمرين الأجانب في حالة حصولهم على الدعم اللازم من السلطات المركزية والمحلية مما يساهم في رفع مستوى المحافظة إقتصادياً وتوفير فرص عمل للعاطلين لمعالجة مشكلة البطالة بعد تجاوز العوائق التي تقف بوجه دخول رؤوس الأموال الاجنبية إلى المحافظة .

Abstract:

Foreign direct investment plays an important role in developing countries, especially those that suffer from lack of funding. This investment is an important method in transfer of technology and raising efficiency of workers in these countries. Therefore, the entry of foreign capital to developing countries is necessary by creating an attractive environment for investment. The province of Salah al-Din through its investment opportunities attractive to foreign investors in the case of obtaining the necessary support from the central and local authorities, which contributes to the upgrading of the province economically and provide job opportunities for the unemployed to address The problem of unemployment after overcoming obstacles to the entry of foreign capital to the province.

المقدمة :

يحضى موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من قبل الباحثين في المجال الاقتصادي ولاسيما في الدول النامية ومنها العراق ، وقد تباينت الآراء في هذا الموضوع بين التأييد والرفض إذ قدم كل طرف وجهة نظره بناءً على الظروف الموضوعية المحيطة بالدولة . ويعد العراق أحد الدول التي شغلها الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديداً بعد عام ٢٠٠٣ مما اثار جدلاً كبيراً حول آلية التطبيق، لاسيما وان الاقتصاد العراقي يتسم بسمات عديدة لعل ابرزها اتساع دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي بحكم الصفة الريعية للاقتصاد . إن السماح للاستثمار الاجنبي المباشر بالدخول إلى العراق يحتاج الى موازنة دقيقة بين الرغبة في الاستفادة منه واستغلال مزاياه من جهة، والحرص على الاحتفاظ بالسيطرة الوطنية على النشاط الاقتصادي من جهة اخرى، بحيث يكون هذا الاستثمار متماشياً مع خطة التنمية الاقتصادية من خلال المشاركة مع رأس المال الأجنبي والتركيز على النهوض في تنمية المحافظات، ومنها محافظة صلاح الدين لاسيما وأنها تعاني من مشكلات اقتصادية عدة اهمها تدهور الانتاجية وانخفاضها، وارتفاع مستوى البطالة وما ينتج عنها من مشكلات اجتماعية وأمنية، فضلاً عن آثارها الاقتصادية لذا أصبح من الضروري تحديد المعوقات التي تقف بوجه الاستثمار الاجنبي المباشر، ومن ثم محاولة تقديم الحلول الناجعة لتحجيم تلك المعوقات والتخفيف من آثارها وتفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر .

مشكلة البحث: تبرز مشكلة البحث من أن هناك معوقات تواجه الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق وفي محافظة صلاح الدين تحديداً، والتي تم اختيارها كحالة دراسية، مما يستدعي جهوداً حثيثة لتهيئة المناخ الاستثماري المناسب لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر، لكي يساهم في رفع المستوى الاقتصادي للمحافظة .

أهمية البحث: تبرز أهمية البحث من أن الاستثمار الاجنبي المباشر يساهم في النهوض بواقع الاقتصاد في محافظة صلاح الدين، لاسيما وانها تعاني من مشكلات اقتصادية متعددة، لعل اهمها مشكلة تمويل المشروعات الاستثمارية على الرغم مما يتوفر في تلك المحافظة من فرص استثمارية جيدة .

هدف البحث: يمكن أن نلخص أهداف البحث بالآتي :-

- بيان المعوقات التي تقف بوجه الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق عموماً، وتحديداً في محافظة صلاح الدين رغم ما تملكه هذه المحافظة من فرص استثمارية .
- محاولة تقديم رؤية موضوعية لتفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر في محافظة صلاح الدين .

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الاستثمار الاجنبي المباشر يساهم في النهوض بواقع الاقتصاد في محافظة صلاح الدين في حالة التعامل معه بموضوعية لاستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة بعد ازالة المعوقات التي تقف بوجه دخول رؤوس الأموال الاجنبية للمحافظة .

منهجية البحث : اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مع استخدام استمارة الاستبيان استناداً الى مقياس ليكرت الخماسي في الجانب العملي .

هيكلية البحث : تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور وفقاً لما يأتي :

المحور الأول : الإطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر :

١. مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر وأهميته .
٢. أنواع الاستثمار الاجنبي المباشر .
٣. محددات الاستثمار الاجنبي المباشر .

المحور الثاني : معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق مع التركيز على محافظة صلاح الدين وتضمن الاتي:

١. واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق ومعوقاته .
٢. معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في محافظة صلاح الدين .

المحور الثالث : برنامج تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر في محافظة صلاح الدين وتضمن الاتي:

١. الجانب العملي باستخدام استمارة الاستبيان .
٢. رؤية موضوعية لتفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر في صلاح الدين .

المحور الأول : الإطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر

أولاً : مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر وأهميته

١- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر :- يعرف الاستثمار الاجنبي المباشر بأنه انتقال رؤوس الأموال الاجنبية للعمل في الدول المصنعية بشكل مباشر في صور مختلفة، سواء كانت وحدات صناعة أو استخراجية أو تحويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية بحيث يكون حافز الربح المحرك الرئيس لهذه الاستثمارات (حسين ، ٢٠١٤ : ٣٣) وكذلك عرفت اللجنة المنبثقة عن مؤتمر اتحاد القانون الدولي الحادي والخمسين الاستثمار الاجنبي المباشر بأنه تحركات رؤوس الأموال من البلد المستثمر الى البلد المستفيد بغير تنظيم مباشر (اقبال ، ٢٠١٣ : ١٩) . أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.E.C.D) فقد أوضحت مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر على أنه الاستثمار الذي يهدف إلى الحصول على مصلحة دائمة من جانب كيان مقيم في بلد اجنبي (مستثمر مباشر) في مؤسسة تنتمي لبلد آخر ، وتعني المصلحة الدائمة وجود علاقة طويلة الاجل بين المستثمر ومؤسسة الاستثمار المباشر ووجود درجة كبيرة من التأثير على إدارة هذه الأخيرة ، لذلك لا يصنف تملك أسهم الشركات المدرجة من قبل أجانب على أنه استثمار اجنبي مباشر ، لأنه لا يتضمن الرغبة في الحصول على مصلحة دائمة، إذ ان العلاقة في هذه الحالة وقتية ولا يكون للطرف الاجنبي علاقة بإدارة الشركة، كما لاتعد عمليات الاقتراض والاقرض بين مؤسسات بلدين مختلفين من ضمن الاستثمار الاجنبي المباشر . في حين بينت منظمة التجارة العالمية (W.T.O) ان الاستثمار الاجنبي المباشر هو نشاط يحصل عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما أصولاً إنتاجية بلد آخر بقصد ادارتها ، لتكوين شركات او مشاريع في بلد معين بقصد نقل الموارد وحيازة الاصول وتملكها في البلد الذي تنشأ فيه المؤسسة الاستثمارية .

٢- أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر :- تختلف أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر من قبل الشركات والجهات بسبب اختلاف الدوافع والابعاد التي يسعى كل طرف لتحقيقها :-

أ- أهمية الاستثمارات الاجنبية للشركات المتعددة الجنسية .

هناك دوافع مختلفة للشركات المتعددة الجنسية نلخصها بالاتي:

١-الحصول على الموارد من اجل تلبية احتياجاتها هي لأغراض ما تقوم به من عمليات متممة للإنتاج كأنشطة التكرير أو الصناعات التحويلية (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ٢٠١٧، ٣٥) .

٢-البحث عن أسواق : تعد عملية البحث عن الاسواق أساساً مهماً في الدوافع المحركة لأنشطة العمليات المتممة للإنتاج في الخارج ، إذ ان هذه الاستثمارات تكون عوضاً عن الواردات فضلاً عن ذلك فإن ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ٢٦، ٢٠١٣) .

٣- البحث عن الكفاءة في الأداء : يأخذ الاستثمار الاجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة اشكالاً عديدة مثل تحويل الشركات المتعددة الجنسية جزءاً من عملياتها الانتاجية كثيفة العمل الى الدولة المضيفة فتمتكن الأخيرة من الدخول الى الاسواق الاجنبية لافتقارها إلى شبكات التوزيع والقنوات والمعلومات التي تتوفر للشركات المتعددة الجنسية , وكذلك تصنيع بعض المنتجات في الخارج بسبب ارتفاع الأجور في البلد الأم وارتفاع سعر صرف عملته (اقبال، ٢٠١٣، ٢٦).

٤- الحصول على حيازة أصول استراتيجية : يرتبط ذلك بتزايد عمليات الإندماج والشرء عبر الحدود في مختلف الصناعات والأنشطة الاستراتيجية ، إذ ان الشركة المتعددة الجنسية قد تحصل على الدراية العملية والتكنولوجيا من شركات أخرى من أجل التعجيل بالتطور واحتلال مكانة عالمية من خلال وصولها إلى موارد وأسواق الشركات التي تشتريها (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠١٧، ٣٦).

ب - أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة لاقتصادات البلدان المضيفة .

يعد الاستثمار الاجنبي المباشر مصدراً رئيساً من مصادر التمويل الخارجي لأغلب الدول النامية ولاسيما ذات الدخل المتوسط ، اذ تستفيد هذه الدول من التكنولوجيا والمعرفة الفنية والادارية ويمكن أن نلخص أهم دوافع ذلك الاستثمار وأبعاده بالنقاط الآتية (اقبال، ٢٠١٣، ٢٧) :-

١- إن تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر لا يشكل عبئاً جامداً على الاقتصاد المضيف له ، كما هو حال القروض الخارجية .

٢- أسهم الاستثمار الاجنبي المباشر في سد فجوة الادخارات المحلية اللازمة للتمويل البرامج الاستثمارية الطموحة فضلاً عن سد فجوة النقد الاجنبي اللازم لاستيراد الآلات والمكائن والخبرات الفنية ، واخيراً سد الفجوة التكنولوجية .

٣- يساعد الاستثمار الاجنبي المباشر في تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الاجنبية واكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة ، وبعد ذلك يقوم العاملون المذكورون بنقل هذه الخبرات الى الشركات الوطنية .

٤- يسهم الاستثمار الاجنبي المباشر في دعم ميزان المدفوعات في الدولة المضيفة وذلك لزيادة حصيلة هذه الدول من النقد الاجنبي (حساب العمليات المصرفية) وتتنافس الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها ، حيث تتنوع المنافع المترتبة على الاستثمار الأجنبي المباشر ولاسيما بالنسبة للبلدان النامية والاقتصاديات الناشئة والدول التي تمر بمرحلة انتقالية ، حيث يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر في بلد ما إلى: توطين التكنولوجيا المتقدمة، ودعم تكوين رأس المال البشري، وتعزيز بيئة الأعمال التنافسية، والمساهمة في زيادة التكامل التجاري الدولي، وتحسين تنمية المشروعات. بجانب هذه المنافع الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر فإنه يساهم في تحسين البيئة من خلال تطبيق تكنولوجيات نظيفة والتوجه نحو سياسات مؤسسية تراعي البعد الاجتماعي كل هذه الفوائد مجتمعة تحقق نمواً اقتصادياً أسرع بمعدلات مرتفعة ، وهي الإدارة الرئيسية للقضاء على الفقر في البلدان المضيفة (كورتيشي-كاستراتي، ٢٠١٣ : ٢٦-٣٨). وأكد فلدشتاين (٢٠٠٠) على مزايا تدفقات رأس المال من الاستثمار الأجنبي المباشر حيث ذكر منها: تقليل المخاطر التي يواجهها أصحاب رأس المال من خلال تنوع استثماراتهم، يساعد التكامل العالمي لأسواق رأس المال على نشر ممارسات حوكمة الشركات والتقاليد المحاسبية والقانونية التي تضمن منع الفساد، تقييد حرية الحكومات في صنع سياسات فاسدة بتسهيل عملية تنقل رأس المال (Feldstein.2000.22)، وأشار إلى وجود نوعين من التكنولوجيا يمكن للاستثمار الأجنبي أن يوطنهما في البلد المضيف وهما: التكنولوجيا المدمجة في عملية الانتاج (تكنولوجيا تكرير النفط)، والتكنولوجيا المدمجة في المنتج (أجهزة الحاسب الشخصي). فيما لخص دونينغ (١٩٩٣) المنافع الإدارية للاستثمار الأجنبي المباشر فيما يأتي: تحسين المنافع الإدارية من خلال وضع معايير إدارية أعلى من السائدة في البلد المضيف، زيادة كفاءة البحث عن فرص الاستثمار، وزيادة كفاءة العاملين ونتاجيتهم من خلال التدريب المتقدم الذي يتلقونه.

ثانياً : أنواع الاستثمار الاجنبي المباشر يأخذ الاستثمار الاجنبي المباشر عدة صور أهمها الآتي (اقبال، ٢٠١٣، ٣٤)(حسين، ٢٠١٤، ٤٤)

١- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الاجنبي : وهو من أكثر الاستثمارات الاجنبية تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسية ويتمثل بقيام الشركات المذكورة بإنشاء فروع Subsidiaries ، وتمتلك الشركات المتعددة الجنسية في هذا النوع من الاستثمار الاجنبي المباشر كامل الاستثمارات في الانتاج والتسويق ، إذ لا يوجد شريك وطني مما يتيح لها السيطرة الكاملة في اتخاذ القرار .

٢- الاستثمارات الثنائية (الاستثمار المشترك) : وهو الاستثمار الذي يقوم على أساس مشاركة رأس المال الاجنبي مع رأس المال الوطني وتحدد نسبة المشاركة في ضوء القانون الداخلي للدولة المضيفة .

٣- الاستثمار في المناطق الحرة : يكون الاستثمار في المناطق الحرة بعيداً عن تشريعات القوانين للبلد المضيف للاستثمار ، ويعمل الاستثمار في هذه المناطق حسب قوانين محددة ومنظمة لعملية اقامة المشاريع الاستثمارية.

٤- مشروعات التجميع : يتمثل هذا النوع من الاستثمار بشكل وسط بين الامتلاك الكلي المحلي والامتلاك الكلي الاجنبي , إذ يعمل الطرفين الاجنبي بصفة صاحب مواصفات قياسية لمنتج معين ذات علامة تجارية لتجميعها لتصبح منتج نهائي في البلد المضيف. ويمكن أن يكون الاستثمار الاجنبي المباشر أفقياً أو عمودياً , إذ يشير الاستثمار الأفقي إلى قيام الشركة المتعددة الجنسية بتصنيع المنتجات نفسها التي تنتجها في البلد الأم باستعمال نفس طرق الإنتاج في البلد المضيف لتقادي ما تتحمله من تكاليف نقل ورسوم جمركية وغيرها من النفقات (بروتسينكو ، ٢٠٠٣، ٧٦) ، أما الاستثمار الاجنبي المباشر العمودي فيشير إلى قيام الشركة بتشتيت سلسلة انتاجها على مختلف البلدان بحيث يتم تنفيذ كل مرحلة في بلد مختلف بناءً على تكلفة العملية في هذا البلد واثار هيد (٢٠٠٧) بوجود نوعين من الاستثمار الاجنبي المباشر العمودي وهما الخلفي والامامي إذ تقوم الشركة بالاستثمار الاجنبي المباشر العامودي الخلفي بالاستثمار في بلد اجنبي (المضيف) لتوفر الموارد اللازمة للإنتاج في البلد الام ، أما الاستثمار الاجنبي المباشر العمودي الامامي فتقوم الشركة بالاستثمار في البلد المضيف لمرحلة انتاج تالية للمرحلة التي تمت في البلد الام . بعد أن بينا اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر وصوره فلا بد أن نشير الى بعض الجوانب السلبية لهذا الاستثمار ، فقد ينتج عنه زيادة في نسبة البطالة بسبب توطين تكنولوجيا لا تحتاج الى عدد كبير من العاملين ، كذلك قد يفضي الى ظهور منافسة غير متكافئة مع المنافسين المحليين مما يقضي على النشاط الاقتصادي المشابه للمشروعات الاجنبية ، كما تنهت العديد من الشركات متعددة الجنسية العاملة في البلدان النامية معاملة غير لائقة (غير آدمية) إذ انها تدفع اجوراً عالية مقارنة بمتوسط الاجور في بلدانهم رغم انها لا تقارن بنفس الاجور في البلاد الاخرى ، خاصة البلد الام وبالمقابل تفرض عليهم ساعات عمل تتجاوز الاثني عشرة ساعة يومياً لرفع معدلات الانتاج وهو ما دفع بمنظمات المجتمع المدني الى الدعوة لمقاطعة المنتجات التي تستغل العمالة في البلدان الفقيرة (Brown، 2004، 31) .

- ثالثاً : معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر:** هناك معوقات عديدة للاستثمار الاجنبي المباشر أهمها الاتي (عمرو محمد ، ٢٠١٠ : ٣١) :-
١. **عدم كفاية الحماية القانونية** :- إن الاداء غير الكفوء للنظم القضائية في البلدان النامية وغياب سلطة القانون من شأنه ان يزعزع ثقة المستثمر الاجنبي بالاستثمار في تلك البلدان , لذا فقد ادركت العديد من الحكومات اهمية حماية الاستثمارات الاجنبية المباشرة .
 ٢. **المغالاة بتقدير قيمة العملة المحلية وتقييد فرص الحصول على العملات الصعبة .**
 ٣. **التشوهات الضريبية** :- لقد اظهرت التجربة ان هناك تشوهات في النظم الضريبية يتم تفضيل المستثمرين الجدد على الموجودين فعلياً وكذلك المستثمرين الوطنيين بعد انقضاء مدة الاعفاء أو التخفيض الضريبي يتم زيادة العبء الضريبي زيادة عالية عن العبء المذكور على الشركات فضلاً على ان هذه الامتيازات (الاعفاء , التخفيض) تخضع لاجراءات ادارية معقدة تحفز الفساد الاداري .
 ٤. **دور الحكومة** :- إن المستثمرين العالميين يهتمون بارتفاع الانتاجية اكثر من اهتمامهم بالعمالة الرخيصة فضعف المساهمة الحكومية في تطوير مهارات الأيدي العاملة والارتفاع بمستوى التدريب الفني والاداري يصبح عائقاً أمام تشغيل القوى العاملة المحلية .

المحور الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق ومعوقاته

اولاً : واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق: - تعد الاضطرابات الاقليمية وعدم الاستقرار السياسي أهم أسباب تراجع الاستثمارات الاجنبية في العراق وقد اصدر العراق في ١ كانون الثاني ٢٠٠٧ قانون الاستثمار الاجنبي المعدل لسنة ٢٠٠٦ في محاولة لتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر وتهيئة المناخ الاستثماري المناسب ، ويوضح الجدول (١) تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة ٢٠١١ - ٢٠١٦ .

السنة	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
٢٠١١	١٨٨٢
٢٠١٢	٣٤٠٠
٢٠١٣	(٣٢٦٣)
٢٠١٤	(١٠٣٤٠)
٢٠١٥	(٧٧٥٢)
٢٠١٦	(٥٩١١)

المصدر (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ٢٠١٧) .

يتضح من الجدول (١) حجم المشكلة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، حيث إنه بعد سنتين من التدفقات الإيجابية في العامين ٢٠١١ و ٢٠١٢ بدأت ومع العام ٢٠١٣ الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخروج من العراق لتبلغ أوجها في العام ٢٠١٤ حيث خرجت فيه استثمارات أجنبية مباشرة تقدر بعشرة مليارات وثلاثمائة وأربعين مليون دولار. وانخفاض التدفقات الخارجة في العامين التاليين لا يمثل نقطة إيجابية لأنه يعكس تقلص حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام في العراق. والعراق واحدة من خمس دول آسيوية فقط حققت تدفقات سلبية في العام ٢٠١٦ بجانب اليمن (٥٦١ مليون دولار) وبوتان (١٢ مليون دولار) وبروناي (١٥٠ مليون دولار) ومنغوليا (٤٠٧٢ مليون دولار). وفقا لتقرير الاستثمار الدولي ٢٠١٧ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يعتبر عدم الاستقرار السياسي والإضرابات الإقليمية والحرب على الارهاب أهم أسباب تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠١٧، ٦٧). كما توجد العديد من المشاكل الاقتصادية التي تمثل عقبة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر بالعراق وتتمثل أبرز مشاكل الاقتصاد العراقي والتي تعد معوقاً أمام الاستثمار الأجنبي المباشر كما يأتي :

١. ضعف التراكم الرأسمالي نتيجة انخفاض الدخل مع ارتفاع نسبة الاستهلاك ، فمازال دخل الفرد العراقي منخفضاً مقارنة مع باقي دول الجوار في ما إذا استثنينا سوريا والاردن، حيث بلغ متوسط دخل الفرد العراقي سنويا ١٣٦٠٠ دولار في العام ٢٠١٥، بينما كانت حصة الفرد الاردني ١١٦٠٠ دولار، فيما كانت سوريا الاقل دخلا بسبب الحرب الدائرة فيها، حيث سجل دخل الفرد اقل ٢٠٠٠ دولار، في الوقت الذي سجل معدل دخل الفرد الايراني ١٥٦١٠ دولار، وتركيا ١٨٥٧٠ دولارا، فيما كان أعلى دخل للفرد بين دول الجوار من حصة الكويت التي سجلت ٨٤٨٠٠ دولار، تلتها السعودية بـ ٥٣٦٤٠ دولار. وفي الوقت نفسه أظهر تقرير أصدره الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، أن معدل إنفاق الفرد ارتفع إلى ٢٢٠ دولار شهريا (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠١٧). .

٢. ارتفاع معدلات البطالة التي وصلت إلى ١٦٪ وفقا للتقديرات الرسمية وتتجاوز ٣٠٪ وفقا لتقدير بعض المتخصصين والهيئات المستقلة.

٣. ضعف الصادرات والاعتماد الكلي على الصادرات النفطية التي تتناقص قيمتها عاما تلو الآخر.

٤. تدني مستوى المؤسسات المالية العراقية نتيجة النقص في الكوادر الفنية وسيطرة المصارف الحكومية على القطاع المالي مما يحد من قدرة المصارف الخاصة على المشاركة في التنمية الاقتصادية وتوفير البيئة المصرفية والمالية الملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر (التميمي، ٢٠٠٨: ١٩٥-٢١٨).

٥. ضعف البنية التحتية نتيجة للحروب المتعاقبة: بحيث إن اي خطط لتطوير البنى التحتية وتحديثها للمحافظات العراقية يواجه مشكلة التحديات الأمنية التي تواجهها الدولة في مواجهة الإرهاب .

ثانياً : معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في محافظة صلاح الدين: -قبل البدء في توضيح معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في محافظة صلاح الدين لابد من اعطاء نبذة تعريفية عن المحافظة ،تعد صلاح الدين واحدة من أقدم المحافظات العراقية، مركزها تكريت، ويرجع تاريخها إلى ٤٠٠٠ سنة حيث ازدهرت طوال فترة التاريخ العراقي قبل وبعد الإسلام. تقع محافظة صلاح الدين شمال العاصمة بغداد على بعد ١٦٥ كم منها، يحدها من الشمال محافظتي نينوى وأربيل، ومن الشرق كركوك والسليمانية، ومن الجنوب ديالى وبغداد، والأنبار من الغرب ، وتعد المحافظة نقطة الوصل بين المحافظات الجنوبية والشمالية بالعراق كما يمر بها نهر دجلة. تبلغ مساحة المحافظة ٢٥.٨٠٧ كم^٢ ويبلغ عدد سكانها ١٦١٥٩٢٤ نسمة. وتشتهر المحافظة بتربية الماشية والزراعة ومصافي النفط وصناعة علف الحيوان والأدوية. تتركز في محافظة صلاح الدين وبكثافة المشاريع ذات الحجم الصغير وبخاصة في قطاع الزراعة حيث تصل نسبتها إلى ٨٣٪. أغلبها من المشاريع الحديثة العهد والتي تتميز بكثافة الأيدي العاملة وتوقعات النمو الإيجابية. على الجانب الآخر تقتقد هذه المشاريع إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة ، وأغلبها غير منظمة في شكل إداري يسمح بالتوسع وقدرة منخفضة على جذب الأموال (الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، ٢٠٠٩). ويمثل القطاع الزراعي النسبة الأكبر في النشاط الاقتصادي بالمحافظة حيث تتوافر المياه والأيدي العاملة والأراضي الزراعية ويتنوع الإنتاج الزراعي ما بين النباتي والحيواني ، وكذلك يتوافر رأس المال نتيجة أن أغلب المشاريع في هذا القطاع مشاريع صغيرة الحجم. ويواجه القطاع مشاكل تخص الاستثمار سواء للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي من أهمها (مركز المشروعات الدولية الخاصة، ٢٠١٦):

١. تستغرق إجراءات الحصول على القروض فترات زمنية طويلة قد تتجاوز أحيانا ثلاث سنوات.

٢. عدم الوضوح في توجيه الاستثمارات نظرا لعدم وجود خارطة استثمارية لهذا القطاع.
 ٣. عدم وجود مؤسسات تمويل تخفف من الشروط المفروضة على المستثمرين بهذا المجال.
 ٤. المنافسة الحادة التي يتعرض لها المنتج المحلي من المنتجات المستوردة.
- أما القطاع الصناعي بالمحافظة فيواجه عدة مشاكل تمثل عقبة أمام فرص الاستثمار فيه ومن أهمها (مركز المشروعات الدولية الخاصة، ٢٠١٦):
١. تدني وضعف في الإمكانيات والقدرات المالية للقطاع الصناعي الخاص التي تنعكس بصورة واضحة في تخلف المكننة والتكنولوجيا التي تستخدم في المصانع والورش.
 ٢. انخفاض عدد المشاريع الصناعية المتوسطة والكبيرة الحجم، وارتفاع كبير في أعداد المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم مما يعطي سمة الإنتاج الصناعي الضعيف غير القادر على منافسة المنتج المستورد من حيث الجودة والنوعية والكلفة.
 ٣. تدمير البنى التحتية.
 ٤. ضعف القاعدة الإنتاجية الصناعية.
 ٥. انخفاض إنتاجية العامل الصناعي بسبب انخفاض مستوى الإنتاج وعدم قدرة المكنات على مسايرة الزيادة الحاصلة في أعداد القوى العاملة بسبب تقادمها وعدم وجود مكائن حديثة الصنع.
 ٦. عدم خضوع المنشآت الصناعية في المحافظة لمقاييس الجودة والنوعية وعدم التقيد بها وعدم الالتزام بقوانين التنمية الصناعية مما أدى إلى انتشار ظاهرة الغش الصناعي.
 ٧. القصور والضعف في فعالية المصارف التجارية الحكومية والخاصة بل وحتى المصارف المتخصصة التي يمكن أن تسهم بدور ايجابي في دعم وتنشيط المشاريع الصناعية ولاسيما الصغيرة . على الرغم من وجود إمكانيات سياحية في محافظة صلاح الدين وخصوصاً السياحة التاريخية والدينية، إلا أن المحافظة تفقر إلى الخدمات السياحية التي تساعد في استثمار هذه الإمكانيات، فلا يوجد في المحافظة فنادق سياحية بمختلف المستويات الفندقية، ولا مجمعات سكن سياحية تفي بالغرض، لذا فإن واقع الحال بحاجة إلى استثمار كبير ومهم في هذا المجال لسد النقص وتوفير أماكن سياحية للترفيه والسياحة الدينية نظراً لأهميتها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية وهو ما يمثل مجال مميز يمكن الترويج له أمام المستثمرين الأجانب. ويواجه القطاع المصرفي بالمحافظة عدة مشاكل تمثل عقبة أمام المستثمرين تعود في أغلبها إلى الوضع المصرفي العراقي المتردي بشكل عام ومن أهم هذه المشاكل (مركز المشروعات الدولية الخاصة، ٢٠١٦):
١. صغر حجم رؤوس أموال المصارف الخاصة مقارنة بالمصارف الحكومية وافتقارها إلى الموارد والإمكانيات الفنية التي تؤهلها لتحقيق وفورات الحجم، وكذلك انتشار ظاهرة التركز المصرفي، وهي خاصية توجد في الكثير من المحافظات العراقية وتتلخص في ارتفاع نصيب عدد قليل من المصارف من أجمالي الأصول المحلية.
 ٢. الكثافة المصرفية: جاءت هذه السمة من خلال انتشار المصارف الصغيرة في مناطق واسعة جغرافياً، وهو ما يكسب الجهاز المصرفي المحلي ظاهرة الكثافة المصرفية ويعود ذلك إلى استمرار النمط المصرفي التقليدي هذا من جهة ومن جهة أخرى عدم التناسب بين الكثافة المصرفية وعدد السكان .
 ٣. إن اغلب المستثمرين في القطاع المصرفي الخاص لا يرغبون بفتح شراكات مع مستثمرين آخرين لغرض زيادة فاعلية المنظومة المالية للمستثمر، وبالطبع إن هذا الوضع ناجم عن ضعف في استيعاب مفاهيم العمل بالأسهم والسندات وتأسيس شركات قابضة.
 ٤. غياب العمل الإلكتروني المصرفي وعدم اعتماد التجارة الإلكترونية في المصارف العاملة في المحافظة ، وإن عملت بهذا النمط فهو ضعيف جداً ولا يتعدى حدود الصراف الآلي للحسابات الجارية.
 ٥. ارتفاع نسبة الفائدة المفروضة على القروض مما يضعف وبشكل كبير نشاط المصارف في هذا المجال في المحافظة.
 ٦. إن الكثير من المصارف الخاصة لا تقدم خدمات مصرفية متنوعة كالتي تقوم المصارف الأخرى بتقديمها، فاعلمها لا تتعامل بالتحويل الخارجي ولا تتعامل بالأوراق المالية.

٧. انخفاض الكفاءة الإدارية والمالية، نتيجة النقص الكبير في الموارد البشرية المتخصصة ذات الخبرة المصرفية والتي لها القدرة على استيعاب متطلبات وتوجهات السوق المحلية والدولية، ويعود ذلك إلى النقص في التدريب وعدم الالتحاق بدورات تدريبية تخص إدارة الائتمان وتقدير حجم المخاطر .

المحور الثالث : برنامج تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر في محافظة صلاح الدين

أولاً : الجانب العملي : تم إعداد قائمة استبيان تتضمن محورين، يتناول الاول المعوقات المختلفة التي تواجه الاستثمار الأجنبي في محافظة صلاح الدين، فيما يتناول الثاني السبل الممكنة لتشجيع الاستثمار الأجنبي بالمحافظة. وطلب من المشاركين تقييم عناصر كلا المحورين على مقياس ليكرت خماسي تتراوح إجاباته بين أوافق بشدة ولا أوافق بشدة. وتم إعطاء كل إجابة رقم دال عليها لتحليلها إحصائياً على النحو المبين بالجدول الآتي.

جدول (٢) الاستجابات والقيم المقابلة لها

٥	أوافق بشدة
٤	أوافق
٣	لا اعلم
٢	لا أوافق
١	لا أوافق بشدة

وتم تحليل النتائج إحصائياً من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة باستخدام برنامج (SPSS) وفيما يلي وصف لعينة الدراسة وتحليل لنتائج الاستبيان.

١- وصف العينة: تنقسم عينة الدراسة إلى ثلاثة مجموعات على النحو الآتي:

أ- المستثمرين الأجانب: تواصل الباحث مع عدد من ممثلي الشركات الأجنبية العاملة في الخليج العربي وبعض الدول العربية وتركيا (حيث إنهم الأكثر دراية بواقع العراق بحكم عملهم في دول مجاورة) من أجل استطلاع رأيهم فيما يخص المعوقات التي تمنعهم من الاستثمار في العراق بشكل عام ومحافظة صلاح الدين بشكل خاص ، بعد عرض نبذة بسيطة عن المحافظة من حيث واقعها الاقتصادي والفرص المتاحة بها. وتم التواصل معهم من خلال البريد الإلكتروني. ورغم أن نسبة الاستجابة لمجموع من تم التواصل معهم في البداية كانت قليلة حيث استجاب للباحث وأجاب على الاستبيان عدد ١٥ مستثمر من أصل ٣٠ تم التواصل معهم إلا أن رأيهم كان له أهمية كبيرة لأنه يعكس وبشكل مباشر نظرة المستثمر الأجنبي للواقع العراقي وفرص الاستثمار فيه.

ب- الخبراء الاقتصاديين: تواصل الباحث مع عدد من الخبراء الاقتصاديين سواء من الأكاديميين او العاملين في الحقل الاقتصادي العراقي للاستبيان وذلك من منطلق أن لديهم دراية تفصيلية بالواقع العراقي وهم الأكثر قدرة على تحديد المعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق والسبل الممكنة لتفعيله.

ت- القيادات الحكومية: تواصل الباحث مع عدد من الموظفين الحكوميين القياديين بمحافظة صلاح الدين والوزارات ذات الطابع الاقتصادي بالحكومة العراقية لاستطلاع رأيهم فيما يخص معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل تفعيله بمحافظة صلاح الدين. ولرأي هذه المجموعة أهمية كبيرة لأنه يأتي من داخل المطبخ الاقتصادي العراقي من أفراد لهم تفاعل مباشر بالواقع الاقتصادي للعراق.

وتوزعت عينة الدراسة على المجموعات الثلاث على النحو المبين بالجدول الآتي: جدول (٣) توزيع العينة

العينة	المجموعة
١٥	المستثمرون الأجانب
٢٠	الخبراء الاقتصاديون
٢٠	القيادات الحكومية
٥٥	إجمالي

٢- تحليل النتائج: تم تحليل النتائج على مستوى مفردات العينة ككل ثم على مستوى كل مجموعة من المجموعات الثلاث

في ما يخص مجموعتي الأسئلة الخاصتين بمعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل تفعيله على الترتيب.

أ: معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في محافظة صلاح الدين

١. تحليل نتائج العينة كاملة: يوضح الجدول التالي (جدول ٤) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة ككل على عناصر محور معوقات الاستثمار الأجنبي في محافظة صلاح الدين.

جدول (٤) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات افراد العينة على معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر

العنصر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تفتقد المحافظة للبنية التحتية اللازمة للاستثمار	٣.٦	٠.٢٥
تتسم المحافظة بعدم الاستقرار الأمني	٣.٠	٠.٣٣
لا تتوافر بالمحافظة فرص استثمارية مناسبة	٢.٩	٠.٢١
تفتقد المحافظة للمهارات الفنية والإدارية اللازمة لدعم الاستثمار	٣.١	٠.٣٦
انخفاض مستوى كفاءة البنوك التجارية بالمحافظة	٣.٥	٠.٣٢
تتصف المحافظة ببيروقراطية إدارية	٣.١	٠.١٩
انخفاض الدعم المقدم من الحكومة المركزية للمحافظة	٢.٨	٠.١٦

الجدول من عمل الباحث باستخدام برنامج (SPSS).

يتضح من الجدول (٤) أن كلا من افتقاد المحافظة للبنية التحتية اللازمة للاستثمار وانخفاض مستوى كفاءة البنوك التجارية بالمحافظة يمثلان أهم معوقات الاستثمار الأجنبي في محافظة صلاح الدين من وجهة نظر العينة ككل ، في حين أن انخفاض الدعم المقدم من الحكومة المركزية للمحافظة يمثل أقل المعوقات أهمية.

٢. تحليل نتائج المستثمرين الأجانب: يوضح الجدول (٥) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة من المستثمرين الأجانب على عناصر محور معوقات الاستثمار الأجنبي في محافظة صلاح الدين.

جدول (٥) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات المستثمرين الاجانب على معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر

العنصر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تفتقد المحافظة للبنية التحتية اللازمة للاستثمار	٤.١	٠.٢١
تتسم المحافظة بعدم الاستقرار الأمني	٣.٨	٠.٢٦
لا تتوافر بالمحافظة فرص استثمارية مناسبة	٣.٧	٠.٣١
تفتقد المحافظة للمهارات الفنية والإدارية اللازمة لدعم الاستثمار	٣.٥	٠.١٩
انخفاض مستوى كفاءة البنوك التجارية بالمحافظة	٣.٦	٠.٢١
تتصف المحافظة ببيروقراطية إدارية	٣.٥	٠.٢٢
انخفاض الدعم المقدم من الحكومة المركزية للمحافظة	٢.٨	٠.١٨

الجدول من عمل الباحث باستخدام برنامج (SPSS).

يتضح من الجدول (٥) أن كلا من افتقاد المحافظة للبنية التحتية اللازمة للاستثمار وعدم الاستقرار الأمني يمثلان أهم معوقات الاستثمار الأجنبي في محافظة صلاح الدين من وجهة نظر المستثمرين الأجانب في حين أن انخفاض الدعم المقدم من الحكومة المركزية للمحافظة يمثل أقل المعوقات أهمية.

ج. تحليل نتائج الخبراء الاقتصاديين

يوضح الجدول (٦) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة من الخبراء الاقتصاديين على عناصر محور معوقات الاستثمار الأجنبي في محافظة صلاح الدين.

جدول (٦) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات الخبراء الاقتصاديين على معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر

العنصر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تفتقد المحافظة للبنية التحتية اللازمة للاستثمار	٣.٦	٠.١٢
تتسم المحافظة بعدم الاستقرار الأمني	٣.٢	٠.٢٥
لا تتوافر بالمحافظة فرص استثمارية مناسبة	٢.٧	٠.٣١
تفتقد المحافظة للمهارات الفنية والإدارية اللازمة لدعم الاستثمار	٢.٨	٠.١٦
انخفاض مستوى كفاءة البنوك التجارية بالمحافظة	٣.٥	٠.٢٤
تتصف المحافظة ببيروقراطية إدارية	٣.١	٠.٣١
انخفاض الدعم المقدم من الحكومة المركزية للمحافظة	٢.٩	٠.٢٨

الجدول من عمل الباحث باستخدام برنامج (SPSS).

يتضح من الجدول (٦) أن كلا من افتقاد المحافظة للبنية التحتية اللازمة للاستثمار وانخفاض كفاءة البنوك التجارية بالمحافظة يمثلان أهم معوقات الاستثمار الأجنبي في محافظة صلاح الدين من وجهة نظر المستثمرين الأجانب ، في حين أن عدم توافر فرص استثمارية مناسبة يمثل أقل المعوقات أهمية.

د. تحليل نتائج القيادات الحكومية يوضح الجدول (٧) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة من القيادات الحكومية على عناصر محور معوقات الاستثمار الأجنبي في محافظة صلاح الدين.

جدول (٧) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات القيادات الحكومية على معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر

العنصر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تفتقد المحافظة للبنية التحتية اللازمة للاستثمار	٣.١	٠.٢١
تتسم المحافظة بعدم الاستقرار الأمني	٢.١	٠.١٩
لا تتوافر بالمحافظة فرص استثمارية مناسبة	٢.٤	٠.٣٦
تفتقد المحافظة للمهارات الفنية والإدارية اللازمة لدعم الاستثمار	٢.٩	٠.٢٥
انخفاض مستوى كفاءة البنوك التجارية بالمحافظة	٣.٥	٠.٢٤
تتصف المحافظة ببيروقراطية إدارية	٢.٨	٠.١٩
انخفاض الدعم المقدم من الحكومة المركزية للمحافظة	٣.٠	٠.٣١

الجدول من عمل الباحث باستخدام برنامج (SPSS).

يتضح من الجدول (٧) أن كلا من انخفاض مستوى البنوك التجارية بالمحافظة وافتقاد المحافظة للبنية التحتية اللازمة للاستثمار يمثلان أهم معوقات الاستثمار الأجنبي في محافظة صلاح الدين من وجهة نظر القيادات الحكومية في حين أن اتسام المحافظة بعدم الاستقرار الأمني يمثل أقل المعوقات أهمية.

ب: سبل تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في محافظة صلاح الدين

١. تحليل نتائج العينة كاملة يوضح الجدول (٨) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة ككل على عناصر محور سبل تفعيل الاستثمار الأجنبي في محافظة صلاح الدين.

جدول (٨) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات العينة على سبل التفعيل

العنصر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تعديل قانون الاستثمار	٢.٤	٠.٢١
تطوير البنوك والمؤسسات المالية	٣.٤	٠.١٩
إنشاء منطقة استثمارية خاصة بالمحافظة	٣.٣	٠.٢٢

٠.١٨	٣.٢	الترويج بكثافة لإمكانيات المحافظة والفرص الاستثمارية بها
٠.٣١	٣.٢	تهيئة بنية تحتية ملائمة للاستثمار

الجدول من عمل الباحث باستخدام برنامج (SPSS).

يتضح من الجدول (٨) أن كلا من تطوير البنوك والمؤسسات المالية بالمحافظة وإنشاء منطقة استثمارية خاصة بها يمثلان أهم سبل تفعيل الاستثمار الأجنبي في محافظة صلاح الدين من وجهة نظر العينة ككل في حين أن تعديل قانون الاستثمار يمثل أقل هذه السبل أهمية.

٢. تحليل نتائج المستثمرين الأجانب يوضح الجدول (٩) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة من المستثمرين الأجانب على عناصر محور سبل تفعيل الاستثمار الأجنبي في محافظة صلاح الدين. جدول (٩) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة من المستثمرين الأجانب على سبل التفعيل

العنصر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تعديل قانون الاستثمار	٢.٤	٠.٢١
تطوير البنوك والمؤسسات المالية	٣.٤	٠.٣٤
إنشاء منطقة استثمارية خاصة بالمحافظة	٣.٧	٠.١٩
الترويج بكثافة لإمكانيات المحافظة والفرص الاستثمارية بها	٢.٩	٠.٢٦
تهيئة بنية تحتية ملائمة للاستثمار	٣.٥	٠.١١

الجدول من عمل الباحث باستخدام برنامج (SPSS).

يتضح من الجدول (٩) أن كلا من إنشاء منطقة استثمارية خاصة بالمحافظة وتهيئة بنية تحتية ملائمة للاستثمار يمثلان أهم سبل تفعيل الاستثمار الأجنبي في محافظة صلاح الدين من وجهة نظر المستثمرين الأجانب في حين أن تعديل قانون الاستثمار يمثل أقل هذه السبل أهمية.

ج. تحليل نتائج الخبراء الاقتصاديين يوضح الجدول (١٠) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة من الخبراء الاقتصاديين على عناصر محور سبل تفعيل الاستثمار الأجنبي في محافظة صلاح الدين. جدول (١٠) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة من الخبراء الاقتصاديين على سبل التفعيل

العنصر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تعديل قانون الاستثمار	٢.١	٠.٢١
تطوير البنوك والمؤسسات المالية	٣.٤	٠.١٩
إنشاء منطقة استثمارية خاصة بالمحافظة	٣.١	٠.٣١
الترويج بكثافة لإمكانيات المحافظة والفرص الاستثمارية بها	٣.٣	٠.٣٣
تهيئة بنية تحتية ملائمة للاستثمار	٣.٢	٠.٢٨

الجدول من عمل الباحث باستخدام برنامج (SPSS).

يتضح من الجدول (١٠) أن كلا من تطوير البنوك والمؤسسات المالية والترويج بكثافة لإمكانيات المحافظة والفرص الاستثمارية بها يمثلان أهم سبل تفعيل الاستثمار الأجنبي في محافظة صلاح الدين من وجهة نظر الخبراء الاقتصاديين ، في حين أن تعديل قانون الاستثمار يمثل أقل هذه السبل أهمية.

د. تحليل نتائج القيادات الحكومية يوضح الجدول (١١) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة من القيادات الحكومية على عناصر محور سبل تفعيل الاستثمار الأجنبي في محافظة

العنصر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تعديل قانون الاستثمار	٢.٧	٠.١٢
تطوير البنوك والمؤسسات المالية	٣.٤	٠.٣١
إنشاء منطقة استثمارية خاصة بالمحافظة	٣.٣	٠.٢٥
الترويج بكثافة لإمكانيات المحافظة والفرص الاستثمارية بها	٣.٦	٠.٢١
تهيئة بنية تحتية ملائمة للاستثمار	٢.٩	٠.٢٢

الجدول من عمل الباحث باستخدام برنامج (SPSS).

يتضح من الجدول (١١) أن كلا من الترويج بكثافة لإمكانيات المحافظة والفرص الاستثمارية فيها وتطوير البنوك والمؤسسات المالية يمثلان أهم سبل تفعيل الاستثمار الأجنبي في محافظة صلاح الدين من وجهة نظر القيادات الحكومية ، في حين أن تعديل قانون الاستثمار يمثل أقل هذه السبل أهمية.

ثانياً : رؤية موضوعية لتفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر في محافظة صلاح الدين

بناءً على ما بينه البحث الثاني من معوقات تواجه تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر في محافظة صلاح الدين ، واستناداً الى النتائج التي توصلنا اليها من استمارة الاستبيان يمكن وضع رؤية موضوعية لمحاولة تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر في المحافظة المذكورة .

نبدأ أولاً باختيار القطاعات التي يمكن الانطلاق منها لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر وهذه القطاعات هي :

١. **القطاع الزراعي :-** يبين لنا البحث الثاني أن القطاع الزراعي له نسبة مهمة في النشاط الاقتصادي في المحافظة ، فضلاً عن توافر الأراضي الزراعية الكبيرة والاستفادة من المكننة الحديثة ورفع كفاءة العاملين في القطاع الزراعي (من أبناء المحافظة) وزجهم في دورات تدريبية على المكننة المناسبة لرفع انتاجيتهم وتنمية مهاراتهم .

إن دخول الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع الزراعي سيسهم في معالجة الكثير من المعوقات في القطاع المذكور ، لا سيما شحة الامكانيات المالية والتكنولوجية ومشكلة الملوحة والتصحر ، لذا ينبغي ان تكون هناك رغبة صادقة لاستقبال الاستثمار الاجنبي المباشر بالرغم من تملك الارض للأجانب يثير اعتراضات كثيرة إذ يتطلب إزاحة واسعة للسكان في المناطق الريفية المشمولة بالاستثمار ولكن هذا لا يمنع من اقناع ملاك الأرض او من لهم الحق في التصرف القانوني بأي شكل من الاشكال ، فضلاً عن أن الاستثمار الاجنبي المباشر يمكن أن يأخذ شكل التعاقد على استغلال مساحة من الارض لمدة سنتين إلى خمس سنوات أو اكثر . إن توسيع ودعم الزراعة التعاقدية ومنها مشاريع تربية الدواجن ومشاريع الحليب الطازج يدعم مستلزمات تطوير التشابك مع القطاعات الاخرى وخاصة مشاريع الصناعات الغذائية مستقبلاً بعد تطوير الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني .

٢. قطاع السياحة :

أ. السياحة الدينية :- يوجد في محافظة صلاح الدين أماكن مقدسة تستهوي أفئدة المسلمين إذ تحتضن مدينة سامراء قبري الأمامين علي الهادي والحسن العسكري عليهم السلام ، فضلاً عن مرقد السيد محمد في قضاء بلد ، وانطلاقاً من هذا المورد الديني الجليل ينبغي رفع مستوى الخدمات المقدمة للزوار إذ لازالت المحافظة تفتقر إلى فنادق تقدم خدماتها للزائرين بجودة عالية ، وتكون قريبة من المرافق فضلاً عن توافر مطاعم ذات مواصفات عالية الجودة مما يتيح فرصة تشغيل الايدي العاملة في المحافظة .

ب. السياحة الترفيهية :- يوجد في محافظة صلاح الدين مناطق سياحية ، لا سيما تلك في الاماكن الترفيهية القريبة من النهر وخاصة المطاعم والكازينوهات عن طريق الاستثمار الاجنبي المباشر ومن الممكن جذب مطاعم ذات سمعة معروفة ومشهورة مع اعطائها مزايا معينة إذ لازالت المحافظة تعاني من عدم استغلال المواقع الجذابة القريبة من نهر دجلة وعزوف المستثمرين المحليين لاستغلالها لأسباب مختلفة .

٣. **قطاع الصحة:** تفتقر المحافظة من وجود مراكز متخصصة للعلاج فيمكن استثمار هذا النقص بإنشاء عدة مراكز متخصصة منها : مركز متخصص لجراحة القلب والاعوية، مركز متخصص للأمراض النسائية، مركز متخصص للعقم وأطفال الأنابيب، مركز متخصص

لجراحة وأمراض العيون، مركز متخصص لمعالجة الأمراض السرطانية، مركز متخصص في (الجراحة الناظورية وجراحة الليزر)، مركز متخصص لعمليات التجميل، مدينة طبية متكاملة، معمل أوكسجين طبي . إن التركيز والاهتمام بالقطاعات أعلاه يكون ضمن الزمن المنظور لتوفر مستلزمات الاستثمار في هذه القطاعات . وإن جذب الاستثمارات المباشرة للمحافظة ينبغي أن يرافقه عنصراً مهماً لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الا وهو الترويج ، أي إقناع المستثمر بالمجيء ويتمثل ذلك بتقديم المعلومات حول القوانين ذات اللوائح التنظيمية والإجراءات الإدارية المطلوبة للتراخيص ، وعرض الفرص الاستثمارية المتاحة وتقديم بيانات حول البنية القطاعية لاقتصاد المحافظة والمزايا النسبية ، بعد ذلك ننقل الى تسهيل عمل المستثمر عن طريق حزمة من العوامل من نظام النافذة الواحدة وتخصيص الارض ومنح الرخص اي ان الجهة المسؤولة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في المحافظة تساعد المستثمر على اجتياز العقبات قدر الامكان . كذلك لابد من الإشارة إلى أهمية الاستفادة من برنامج تنمية الاقاليم ، اذ يقوم هذا البرنامج على تخصيص الأموال من الحكومة الاتحادية إلى السلطات المحلية في المحافظات بهدف إنشاء المشاريع ذات الصلة باحتياجات المواطنين للمحافظة المعنية ، مما يسهم في رفع المستوى المعيشي للسكان المحليين ومن هنا يبرز دور اللامركزية وإعطائهم الفرصة لإعمار مناطقهم وفقاً للولويات الملحة للمواطنين ، والفكرة هنا تركز على مفهوم التخطيط من الأسفل مما يستدعي ضرورة قيام المحافظة بوضع دراسة شاملة لكافة احتياجاتها ، واقتراح المشاريع التي تلبى احتياجاتها مع عدم اقتراح اي مشاريع ذات طابع مركزي . لقد اتضح لنا من نتائج الاستبانة ان وجهة نظر العينة ككل تؤكد على أن أهم معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر هو افتقار المحافظة للبنية التحتية وانخفاض مستوى كفاءة البنوك التجارية . إن معالجة هذه المعوقات تحتاج إلى مدة زمنية تتجاوز المدى المنظور الذي بيناه في ما سبق لذا اصبح من الضروري دعم قطاعي الزراعة والسياحة لما يتوفر فيها من مستلزمات تقود الى تدفق موارد مالية عن طريق الضرائب ، وكذلك المشاركة مع المستثمر الأجنبي مما يحقق تدفقات مالية للمحافظة يمكن أن تسخرها لدعم البنى التحتية بالتعاون مع الحكومة المركزية ، وإن دعم القطاع السياحي بشقيه الديني والترفيهي سيرافقه وجود شركات تحويل مالي وصيرفة متطورة تنعكس بشكل إيجابي على القطاع المصرفي في المحافظة خصوصاً إذا قامت الحكومة المحلية بالاهتمام بتطوير العمل المصرفي ورفع كفاءة الأداء بالاستعانة بالمختصين والتعاون مع أساتذة الجامعات وخبراء العمل المصرفي وإقامة دورات تطويرية للعاملين في الحقل المصرفي .

الاستنتاجات والتوصيات

من خلال استعراض الباحث للبيانات المتاحة حول واقع الاستثمار في العراق ومحافظة صلاح الدين بشكل خاص ومن خلال الدراسة الميدانية تم التوصل إلى عدة استنتاجات وتوصيات سيتم عرضها في شكل نقاط محددة فيما يلي.

أولاً: الاستنتاجات:-

1. يواجه العراق مشكلة كبيرة في ما يخص قدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بل أنه أصبح وفقاً للتقارير الدولية يعاني من خروج الاستثمارات الأجنبية المباشرة منه.
2. رغم محاولة الحكومة العراقية تشجيع الاستثمار من خلال قانون الاستثمار المعدل إلا انها لم تنجح بشكل كبير في الاستفادة منه ، ويعود ذلك إلى ان مشكلة الإرهاب وعدم الاستقرار الأمني يمثلان عقبتين كبيرتين أمام المستثمرين الأجانب لن يحلها بقانون استثمار حتى ولو تضمن العديد من التسهيلات.
3. أجمع المستثمرون الأجانب والخبراء الاقتصاديون والقيادات الحكومية على أن افتقار محافظة صلاح الدين للبنية الأساسية اللازمة للاستثمار يمثل أكبر عقبة أمامها لجذب الاستثمارات الأجنبية.
4. على الجانب الآخر لا يمثل انخفاض الدعم الموجه من الحكومة المركزية للمحافظة أهمية كبيرة كعقبة أمام الاستثمار الأجنبي في المحافظة وقد يرجع هذا إلى الطبيعة الفيدرالية للحكومة العراقية.
5. أجمعت العينة على أن إنشاء منطقة استثمارية خاصة بالمحافظة يمثل أهم السبل نحو تفعيل الاستثمار المباشر فيها ، ويرجع ذلك إلى أن وجود منطقة معزولة عن محيط المحافظة يضمن لها درجة من الأمان ويؤدي لتقارب الشركات بتخصصاتها المختلفة ومن ثم وجود فرص للتكامل والتعاون والاستفادة من الخبرات المتبادلة.

٦. إن تعديل قانون الاستثمار كان السبيل الأقل أهمية لتفعيل الاستثمار الاجنبي في المحافظة ، ويرجع ذلك لسببين: الأول أن القانون الحالي جيد ويحتاج لقليل من المراجعة التي تضمن تنفيذه بدقة، والثاني ان القوانين في حد ذاتها ليست هي العنصر المؤثر وإنما الالتزام بتطبيقها.

ثانياً: التوصيات:-

١. ضرورة إنشاء منطقة استثمارية خاصة بمحافظة صلاح الدين.
٢. العمل على صياغة اطار تشريعي متكامل يتضمن كل ما يتعلق بالاستثمار الاجنبي المباشر لاشعار المستثمر بأن استثماراته تتمتع بحماية قانونية لان المستثمر في الغالب يهتم بوضوح واستدامة القوانين والتشريعات اكثر من التخفيضات والاعفاءات الضريبية .
٣. تطوير المهارات البشرية لاسيما وان رأس المال البشري يعد من العوامل الداعمة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر .
٤. ضرورة التأكيد على اقامة مؤسسات ترويجية للاستثمار الاجنبي المباشر لكي تسهم في تبيان الفرص الاستثمارية وكذلك التشريعات والضمانات القانونية للمستثمرين .
٥. رفع كفاءة الجهاز الاداري الحكومي المتعامل مع المستثمر الاجنبي وضرورة ترسيخ العمل بالحكومة الالكترونية لتفعيل وتسريع التعامل مع المستثمرين .
٦. بالنسبة لمحافظة صلاح الدين يرى الباحث ضرورة اختيار القطاعين الزراعي والسياحي لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر لتوفر مقومات هذا الجذب .
٧. تفعيل عمل السلطات المحلية لمحافظة صلاح الدين لإقامة المشاريع الاقتصادية وفقاً لاحتياجات مواطني المحافظة .

المصادر

أولاً: المراجع العربية:

- ١- التميمي، (٢٠٠٨). الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق: الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الأجنبي لعام ٢٠٠٦. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد ٢، الاصدار ٩.
- ٢- اقبال ،اشرف السيد حامد ،٢٠١٣، الاستثمار الاجنبي المباشر ، دراسة تحليلية لاهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية.
- ٣- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ١٩٩٩ ، الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية ، الخلاصات المركزة السنة الثانية ، اصدار (١٩٩٩) الكويت .
- ٤- الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (٢٠٠٩). تحديد المعوقات (التحديات) والفرص لتمكين بيئة الاعمال وعمل مؤسسات القطاع الخاص في محافظة صلاح الدين.
- ٥- مركز المشروعات الدولية الخاصة. أجندة أعمال محافظة صلاح الدين.
- ٦- عبدالرزاق حمد حسين ، دور الاستثمار الاجنبي في التنمية الاقتصادية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الاردن عمان الطبعة الاولى ٢٠١٤ .
- ٧- عمرو هشام محمد ، اتخاذ القرارات الاستثمارية في القطاع المالي ، نظره اقتصادية تحليلية في المجالات الاستثمارية المختلفة وترشيد القرار الاستثماري ، دار طلاس ، دمشق الطبعة الاولى ٢٠١٠ .
- ٨- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٧ (الشركات غير الوطنية والصناعات الاستخراجية) .

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Brown, D. K., Deardorff, A., Stern, R. (2004). The Effects of Multinational Production on Wages and Working Conditions in Developing Countries National Bureau of Economic Research: Challenges to Globalization: Analyzing the Economics, University of Chicago Press.
- 2- Dunning, J. (1993). Multinational Enterprises and the Global Economy. Wokingham, Addison-
- 3- Feldstein, M. (2000). Aspects of Global Economic Integration: Outlook for the Future. National Bureau of Economic Research, Cambridge, Massachusetts, NBER Working Paper. No.7899.
- 4- Head, K, (2007). Elements of Multinational Strategy. Springer, 2007 edition.